أساليب الطبراني في تعليل الأحاديث المتفردة في كتابه المعجم الأوسط

(دراسة تحليلة ومقارنة)

محمد حبیب اللہ خان[[1]](#footnote-1)\*

الدكتور إسماعيل محمد أمین \*\*

Abstract

The subject of Ilal (defects) of Hadith is one of the exalted, precise and noble of the Sciences of Hadith. The scholars of Hadith give this field a special importance, for it is barometer to differentiate the sound hadith from the weak one, and the protected (remembered correctly) from the Anomalous (shadhdh) one.

Due to finesse and complexity, only those Hadith critics could deal with this field who had penetrating intelligence and long experience. Imam Tabarani is one of these such critics, as he made great efforts in this field in his three books named “Maajim”, particularly in the “Muajam-ul-Ausat”. He compiled in the later those Ahadith which he characterized with Isolation (al-ttafarrud). The book was, therefore, considered one of the main sources of Isolated Ahadith (Al-afraad).

This article studies the methods of Imam Tabarani in the description of Isolated Ahaith in “Mujam-ul-Ausat”. It discusses the critical dimensions of the term “al-ttafarrud”, its kinds and position, the doctrines of its acceptation and rejection and the causes of occurrence. The article also studies the clues which can help in distinguishing the effective Isolation in the soundness of Hadith from the ineffective one.

Keywords: Introduction to Imam al-Tabarani and his book Al-Mu’jam Al-Awsat, definition of singularity, and his methodology in the critical study of defected Hadith due to the singularity.

المقدمة :

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

إن علم علل الحديث يعد من أجلّ أنواع علم الحديث الشريف، وأهمّ فنونه وأدقها وأغمضها فهما ودراسة ولذلك اهتمّ علماء الحديث بالحديث النبوي عموما، وعلماء العلل من حيث الخصوص، لأنه بمعرفة العلل يعرف كلام النبي ﷺ من غيره، وصحيح الحديث من سقيمه، وصوابه من خطئه، ومحفوظة من شذوذه.

قال ابن الصلاح رحمه الله: "اعلم: أنّ معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقّها وأشرفها".(1)

ولذلك فلا يتكلم ولا يشتغل في هذا الفن الدقيق إلا العلماء النقاد الكبار، والجهابذة الذين اعترف المحدثون سلفا وخلفا لهم بالفضل والمكانة، فهؤلاء هم الذين قاموا ببيان العلل الخفية القادحة في الحديث النبوي وبذلك حفظوا سنة نبينا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم من الضياع والتحريف وذادوا عنها مالم يكن منها، فمن الذين لهم جولة وجهود جبارة في هذا الميدان الامام الطبراني في معاجمه الثلاثة وخاصة المعجم الأوسط فإنه قام ببيان العلل الموجودة في بعض الأحاديث التي ظاهرها السلامة، ونحن في هذا المقال سوف ندرس منهجه في بيان الأحاديث المعلولة بسبب التفرد.

يقسم البحث على تسعة محاور:

**المحور الأول: التعريف بالطبراني، و كتابه المعجم الأوسط، وتعريف التفرد، وأنواعه.**

**التعريف بالإمام الطبراني بالاختصار:**

اسمه ونسبه: هو: الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال المحدِّث الناقد، أبو القاسم، سليمان بن أحمد الشامي الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.(2)

مولده: ولد بمدينة عكا في شهر صفر سنة ستين ومائتين من الهجرة النبوية، وكانت أمه عكَّاوية.(3)

رحلاته العلمية: رحل في طلب علم الحديث الشريف من الشام إلى العراق والحجاز ومصر واليمن، وبلاد الجزيرة الفراتية، وأقام في الرحلة ثلاثاً وثلاثين سنة.(4)

شيوخه: روى عن الأئمة والمحدثين ومن أشهرهم :أبو زرعة الدمشقي، وإسحاق بن إبراهيم الدبري، وغيرهم.(5)

تلامذته: روى عنه الأئمة الكبار ومن أشهرهم: ابن مَرْدُويه الأصبهاني, وأبو نعيم الأصبهاني وغيرهم.(6)

ثناء العلماء عليه: وقد أثنى عليه كثير من العلماء والمحدثين، فنكتفي في هذه العجالة قول الإمام الذهبي حيث يقول: "الإمام الثقة الرحال الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين".(7)

مصنّفاته: وله المصنفات الممتعة النافعة الغريبة وهي كثيرة ومهمة، ومن أشهرها: المعاجم الثلاثة: "الكبير"، و "الأوسط"، و "الصغير" وهي أشهر كتبه.(8)

وفاته: توفي سنة ستين وثلاث مائة، (360هـ) بأصبهان.(9)

التعريف الموجز بالمعجم الأوسط:

إن كتاب المعجم الأوسط للطبراني مرتب على أسماء الشيوخ ترتيبًا معجميًّا، حيث يروي الإمام الطبراني عن طريق كل شيخ عددًا من الأحاديث المعلولة بالتفرد أو بالإختلاف ولكنه اهتم ببيان جانب التفرد الذي يقع من بعض الرواة عن بعض أكثر من الجوانب الأخرى فهو يتمثل في جمع الأحاديث الغريبة والفردية والتنصيص على غرابتها وموضوع التفرد أو المخالفة فيها، فهو يُعَدُّ مصدراً مهما وأساسياً لعلل الحديث، خاصة لعلة التفرد، قال الحافظ الذهبي في وصف الكتاب: "ومنهج الإمام الطبراني رحمه الله فيه - أي في (المعجم الأوسط)- يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، وهو نظير كتاب (الأفراد) للدارقطني، بين فيه فضيلته وسعة روايته، وكان يقول: هذا الكتاب روحي -لأنه تعب عليه- وفيه كل نفيس، وعزيز، ومنكر".(10) ويبلغ عدد الأحاديث التي اشتمل عليها هذا المعجم اثني عشرة ألف حديث تقريبًا.

وقال الحافظ ابن حجر في "النكت"، عن موضوع المعجم الأوسط: "من مظان الأحاديث الأفراد "مسند" أبي بكر البزار؛ فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في " المعجم الأوسط"، فهو إذاً من الكتب التي اعتنت بالغرائب، ك"المعجم الصغير" له، وقد اعتنيا بذكر الأحاديث الغرائب ، وبيان وجه الغرابة فيها.(11)

فيظهر من أقوال العلماء أن الإمام الطبراني اهتمّ بالتفرد اهتماماً كبيراً، حتى يشعر المطّلع على معجمه أن هذا النوع من العلّة سبب رئيسي في تاليفه للمعجم الأوسط، ولهذا فقد أخذ التفرد النصيب الأغلب من كتابه، وعدد الأحاديث التى فيها علة التفرد أكثر بكثير من عدد الأحاديث التى فيها علة الاختلاف.

يعدّ التفرّد من أهم الموضوعات التى وجّه إليها أئمة الحديث الجهابذة و النقاد إهتمامهم البالغ إذ إنّ له علاقة مباشرة بتعليل الأحاديث، و هو أحد الوسائل المهمة لكشف الأوهام والأخطاء التى قد يقع فيها الرواة.

تعريف بعض ما يتعلق بالتفرد:

التفرد: لغة: كلمة التفرد مشتقة من مادة (فــ،ر،د)، يقال: "شجرة فاردة: أي متنحية، وظبية

فاردة إنقطعت عن القطيع، وراكب مفرِّد: أي ما معه غيرُ بعيرِه".(12)

التفرد عند أهل الاصطلاح:

أن يروي الراوي حديثًا لا يشاركه فيه غيره، ويسمّى ذلك الحديث فرداً أو غريباً.

قال ابن الصلاح: "الحديث الذي يتفرَّد به بعض الرواة يُسمى بــــ"الغريب"، وكذلك الحديث الذي يتفرَّد فيه بعضهم بأمر لا يذكر فيه غيره، إمّا في متنه وإمّا في إسناده".(13)

أقسام التفرد:

وقد ذكر أئمة الحديث للتفرد أقساماً عديدة، وأهم هذه الأنواع قسمان:

القسم الأول: التفرّد المطلق، وهو" أن يروي الراوي متن الحديث لا يشاركه فيه غيره، فلا يكون له إلا طريق واحد، ويطلق عليه العلماء لفظ الغرابة، فيقولون: حديث غريب، أو حديث فرد".

القسم الثاني: التفرّد النسبي، وهو" أن يروي الراوي الحديث بإسناد لا يشاركه فيه غيره، وقد عرف متنه عن غير ذلك الشيخ، وهو ما ذكره الترمذي بقوله: وربّ حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد".(14)

حكم التفرد: وصفُ أئمة النقد الحديثَ بالتفرد لا يقتضي ذلك تضعيفاً ولا تصحيحاً بهذا الحديث، وإنما هي مجرد استغراب من النقاد؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرّد قد ضبط الحديث على وجهه، ويجوز أن يكون وهم أو أخطأ فيه، فلا يحكم بضعف الحديث، ولا بصحته ما لم يتّضح ضبط الراوي للحديث أو وهمه فيه، فالتفرد لا يكون علة قادحة ولكنه يعتبر من مظان العلة كما صرح بذلك المحققون منهم الدكتور المري.(15)

وهذا ما يظهر من صنيع أئمة المصطلح في تقسيم الغرائب والأفراد باعتبار الصحة والضعف.

وقد قسّم أبو يعلى الخليلي الغريب إلى عدة صور للأحاديث الأفراد والغرائب: غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغريب الإسناد والمتن.

فالأول: ما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه.

والثاني: ما يتفرد به ضعيف وضعه على الأئمة والحفاظ، ويكون منكراً.

والثالث: ما تفرد به غير حافظ يضعف من أجله وإن لم يتهم بالكذب.

والرابع: ما لا يحكم بصحته ولا يضعفه ويتفرد به شيخ لا يعرف ضعفه ولا توثيقه.(16)

وقسّم ابن الصلاح الغريب إلى صحيح وغير صحيح، ثم مثّل للصحيح بالأفراد المخرّجة في الصحيح.(17)

علاقة التفرّد بالعلة:

تقدم في حكم التفرّد أن التفرّد لا يقتضي تضعيفًا ولا تصحيحاً؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرّد قد ضبط الحديث، ويجوز ألّا يكون كذلك، فليس التفرّد دليل الخطأ والعلة، بل هو مظِنّة الخطأ والعلة؛ لأن الراوي إذا روى حديثاً لا يشاركه فيه غيره يُظنّ به أن يكون قد وهم فيه، أو وقع في خطأ فانفراد الراوي وإن كان ثقة يوجب التوقف للتثبت والتأكد، هل الراوي وهم فيه أو وقع في خطأ؟، وإن ثبت الوهم من الراوي فيكون ذلك التفرد شاذا، وهذه طريقة المتقدمين، كالإمام أحمد ويحيى القطان، وابن معين وعلي ابن المديني وغيرهم.(18)

**ضابط قبول التفرد أو رده**: الذي استقرّ عند كثير من المتأخرين في حكم التفرّد وشاع عندهم، وما تواطأت عليه كتب المصطلحات الحديثية المتأخرة أنّ الراوي إذا كان ثقة وانفرد برواية شيء قبل حديثه اعتماداً على ثقته وكمال ضبطه، وأما إذا كان الراوي ضعيفا، وانفرد بشيء ردّ حديثه استناداً على ضعفه وقلة ضبطه.

قال ابن الصلاح: "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه؛ فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي ولم يقدح تفرده فيه وإن كان الراوي ممن لم يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً عن حيز الصحيح، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده يستحسن حديثه، ولم ينزل حديثه إلى درجة الضعيف، وإن كان بعيدا من ذلك يُرد ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر".(19)

وما قاله ابن الصلاح ينبغي أن يقيد ولا يطلق، فإنّ مقياس القبول والرد في تفرد الراوي ليس كونه ثقة أو ضعيفاً فحسب، بل للنقاد في كلّ حديث تفرد به الراوي نقد خاص على حسب القرائن التى تصاحب التفرّد، فيترجّح بها جانب القبول أو جانب الرد لما تفرد به الراوي، فإذا ترجّح بالقرائن جانب القبول يحكم النقاد بصحة الحديث حينئذ، وإذا ترجّح بالقرائن عدم ضبط الراوي أو عدم قبول روايته، فيقضي النقاد بعدم صحة ذلك الحديث الغريب، وهذا المنهج يتجلى لنا عند تتبع كلام النقاد والنظر في صنيعهم، فموضوع علم العلل على وجه التدقيق هو أحاديث الثقات ولهذا وضع المحدثون في تعريف الصحيح قيدا مهما جدا وهو: "الخلو من الشذوذ والعلة، فلو كان القبول لازماً لأحاديث الثقات مطلقا لأصبح ذكر هذا القيد لغواً في التعريف، وهو مرفوض لدى المحدثين، فإنهم اعتبروا

سلامة الحديث الذي يرويه الثقات من الشذوذ والعلة عنصراً مهماً في الصحيح".(20)

وتبين من هذا أن التفرّد مظنّة لوجود العلة، فلا يكون مردوداً مطلقاً، كما لا يكون مقبولاً مطلقاً، بل ينظر إلى قرائن تجعله مقبولاً أو مردوداً.

القرائن التى تجعل التفرد قادحا في صحة الحديث:

الأولى: كون المتفرِّد غير عدل.

الثانية: كون المتفرِّد غير ضابط.

الثالثة: أن يكون متن الحديث الذي رواه هذا المتفرد مخالفا للقواعد الشريعة الثابتة.

القرائن التي تجعل التفرد مظنة للقدح في صحة الحديث:

الأولى: كون الراوي المتفرَّد عنه من المشهورين برواية الحديث.

الثانية: تأخّر الطبقة التى وقع فيها التفرد.

الثالثة: كون الإسناد من الأسانيد النادرة.

الرابعة: كون الإسناد عالياً.

المحور الثاني: الحديث الذي ذكر فيه التفرد وهو معلول بالحديث المشهور.

والمراد من التعليل بهذه القرينة أن توجد روايتان إحداهما غريبة، والأخري مشهورة، ولا يوجد بينهما أيّ مخالفة حتّى يعلّ إحداهما بالمخالفة، بل ويمكن أن تعتبر كل واحدة منهما متابعة أو شاهداً للأخري في بادئ النظر، لكن تكون الرواية الغريبة أولى بالشهرة من المشهورة، وهذا الذي يجعل الناقد يتوقّف في قبول الرواية الغريبة بقرينة كونها غريبة مع اقتضاء شهرتها.

ويعتبر إعلال الغريب بالمشهور من القرائن المصاحبة للتفرد التى تجعل الغريب معلولاً ويترجّح بها جانب الردّ على جانب القبول، وهذا النوع من التعليل مستفيض في عمل النقاد لمن تتبّع صنيعهم،(21) ويلاحظ من صنيع الطبراني استخدام هذه القرينة، فإنه يورد الحديث من طريقين: أحدهما يكون غريباً والآخر مشهوراً، فكأنه يعلّ الغريب بالمشهور، وأحياناً يورد الطريق الغريب، ويعلّله بالتفرد، ويشير إلى الطريق المشهور، كما روى الطبراني في "المعجم الأوسط" من طريق سهل بن صالح الأنطاكي عن أبي يحيى الحماني،عن الأعمش، عن أنس بن مالك قال: كَانَ النَّبِيُّ عليه الصلاة والسلام إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ، لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُوَ مِنَ الْأَرْضِ".

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن أبي يحيى إلا سهل والمشهور من حديث عبد السلام بن حرب".(22)

هذا الحديث مروي من طريقين:

الأول: رواه سهل بن صالح الأنطاكي عن أبي يحيى الحماني به، كما في "الأوسط". وتابعه عبد السلام بن حرب، كما عند الدارمي (1/ 527) 693. والترمذي (1/ 21) 14. و محمد بن ربيعة الكلابي به.كما عند البزار (14/ 82) 7549 . ثلاثتهم (أبو يحيى، و عبد السلام، و ابن ربيعة) عن الأعمش، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، منقطعا.

الثاني: رواه عبد الله بن محمد بن مسلم ، ثنا أحمد بن محمد بن أبي رجاء المصيصي، شيخ جليل، ثنا وكيع، ثنا الأعمش، عن القاسم بن محمد، عن ابن عمر، فذكر نحوه مرفوعا ومتصلا، كما عند البيهقي في "الكبرى" (1/ 156) 460.

قلنا: هذا حديث مشهور من طريق عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي، كما أشار

إليه الطبراني، وهذا أقوى من طريق الطبراني أيضا، لأن رجاله كلهم ثقات، وأما طريق الطبراني هذا معلول لأنه انفرد به سهل بن صالح الأنطاكي، هو صدوق من الحادية عشرة، من أوساط الآخذين عن تبع الأتباع،(23) والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلا نادرا. و عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحمانى صدوق يخطىء من صغار أتباع التابعين،(24) هذه الطبقة لا يتحمل تفردها أيضاً، فهذا الطريق غريب غير مشهور، والحديث مشهور من طريق عبد السلام كما قال الطبراني، ثم إن هذه الطرق كلها ضعيفة لانقطاعها، ومدارها على الأعمش، هو لم يسمع عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كما قال ابن معين، والبخاري، وأبو حاتم الرازي وغيرهم. (25) والحديث من طريق الأعمش، عن القاسم بن محمد، عن ابن عمر، مرفوع صحيح، كما أخرجه البيهقي في "الكبرى" (1/ 156) 460، ورجاله كلهم ثقات.

المحور الثالث: الحديث الذي ذكر فيه التفرد وهو معلول بكون المتفرَّد عنه من المشهورين بالحديث:

إذا كان الراوي المتفرَّد عنه مشهوراً بالرواية عنه وله تلاميذ كثيرون، وتفرد عنه أحد تلامذه، ولم يمكن من الحفاظ المكثرين عن شيخه أو أهل الإختصاص به، فمن الوجاهة أن نتساءل أين كان أصحاب شيخه الآخرون عن هذا الحديث؟ وكلّما كان المتفرَّد عنه مشهوراً كان التفرّد عنه أشدّ استنكاراً، ويشتدّ الاستنكار إذا كان المتفرَّد عنه من الأئمة الذين يجمع حديثهم.(26) نقل ابن الصلاح عن الحافظ ابن منده أنه قال:" الغريب من الحديث كحديث الزهري، وقتادة، وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً".(27) قلنا: قول الحافظ ابن منده هذا فيه إشارة إلى إعلال الحديث بقرينة كون الراوي المتفرَّد عنه من الأئمة الذين يجمع حديثهم، كما قال الطبراني في "المعجم الأوسط" عن أحمد بن محمد بن صدقة عن إسحاق الأيلي عن سعيد بن عامر عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال:« نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِقْرَانِ فِي التَّمْرِ، إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ ».قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا سعيد".(28)

هذا الحديث مروي من طريقين:

الأول: رواه إسحاق بن زكريا الأيلي عن سعيد بن عامر عن شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، كما في "الأوسط".

الثاني: رواه محمد بن جعفر، عن شعبة بن الحجاج، عن جبلة بن سحيم، عن ابن الزبير، عن ابن عمر، رضي الله عنهما، كما عند البخاري (3/ 130) 2455، ومسلم (3/ 1617) 150 - (2045) .

قلنا: الطريق الثاني أصح من الأول، لأن رجاله كلهم ثقات ومن رجال الصحيح، ومن هذا الطريق رواه الشيخان في صحيحيهما.

وأما الطريق الأول فهو معلول، وله ثلاثة قرائن:

الأولى: انفرد به سعيد بن عامر هو ثقة حافظ، والتفرد في هذه الطبقة ولو يقبل من الثقات الحفاظ، ولكنه ربما وهم،(29) والتفرد عن مثله يكون موضع استغراب.

الثانية: المتفرَّد عنه شعبة، هو ثقة حافظ متقن، وأمير المؤمنين فى الحديث، والتفرد عن مثله يشتد غرابة، ولذلك أعله الطبراني بتفرد سعيد عن شعبة. والله أعلم.

الثالثة: وفيه علة أخري أيضا وهي: الجهالة، إسحاق بن زكريا الأبلي، لم نجد ترجمته في كتب الرجال، فهو مجهول العين.

المحور الرابع: الحديث الذي ذكر فيه التفرد وهو معلول لاستمراره في طبقة متأخرة:

الطبقة التى وقع فيها التفرّد لها أثر عميق في الحكم على التفرّد قبولاً وردّاً، واستخدم الطبقة للدلالة على جيل خاص بزمن محدّد عند المحدثين أمثال ابن حبان البستي في كتابيه "الثقات"، و"مشاهير علماء الأمصار"، والحاكم النيسابوري في "تاريخ نيسابور"، فقسّموا الرواة إلى أربع طبقات؛ الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، وتبع أتباع التابعين.(30) وهذا التقسيم بالنظر إلى جهة جيل واحد، (31) وأما إذا نُظر إلى تفاوتهم من جهات أخرى، كرؤية الراوي دون ثبوت سماعه أو قلّة روايته وكثرته وغيرها، فيمكن أن تقسّم كلّ طبقة إلى طبقات، واعتمدت على تقسيم الحافظ ابن حجر في الطبقات حيث قسمها إلى اثني عشر طبقة.(32)

فالتفرد في طبقة التابعين يصحّ غالباً إذا كان من الثقات، وكذلك تفرّد أتباع التابعين يكون

محتملاً في بعض الأحيان، لا سيّما إذا كان المتفرِّد إماماً من الأئمة، وأما التفرد بعد هاتين الطبقتين فيكاد ألّا يوجد، وكلّما تأخّرت الطبقة كان ذلك أدعى إلى الاستنكار.

قال الذهبي بعد ذكر طبقات الحفاظ:" فهؤلاء الحُفَّاظُ الثقات: إذا انفردَ الرجلُ مِنهم مِن التابعين، فحديثهُ: (صحيحٌ)، وإن كان مِن الأتباعِ، قيل: (صحيحٌ، غريبٌ)، وإن كان مِن أصحاب الأتباع، قيل: (غريبٌ، فَرْدٌ).

ويَنْدُرُ تفرُّدهم، فتجدُ الإمامَ مِنهم عنده مِئتا ألف حديث، لا يكادُ ينفرد بحديثينِ وثلاثة. ومَن كان بعدَهم: فأين ما يَنفرِدُ به، ما عَلِمْتُهُ، وقد يوُجَد".(33) كما روى الطبراني في "المعجم الأوسط" من طريق محمد بن صدران السليمي عن صالح بن زياد الناجي قال: كُنْتُ عِنْدَ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَعِنْدَهُ رَجُلٌ، فَجَاءَهُ بِابْنٍ لِأَخِيهِ جَعْفَرٍ صَغِيرٍ، فَأَقْعَدَهُ فِي حَجْرِهِ، وَجَعَلَ يَمْسَحُ بِرَأْسِهِ هَكَذَا مِنْ مُقَدَّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، يُقَلِّبُ شَعْرَهُ، فَتَبَرَّمَ الصَّبِيُّ،(34) فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ الَّذِي عِنْدَهُ: أَصْلَحَ اللَّهُ الْأَمِيرَ، قَدْ تَبَرَّمَ الصَّبِيُّ، فَقَالَ: اسْكُتْ، حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ الصلاة والسلام: "إِذَا كَانَ الْغُلَامُ يَتِيمًا فَامْسَحُوا رَأْسَهُ هَكَذَا إِلَى قُدَّامَ، وَإِذَا كَانَ لَهُ أَبٌ فَامْسَحُوا بِرَأْسِهِ هَكَذَا إِلَى خَلْفٍ مِنْ مُقَدَّمِهِ.

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن سليمان إلا صالح، تفرد به محمد بن صدران.(35)

قلنا: هذ الحديث معلول، ووجوه الإعلال يرجع إلى أمرين:

الأولى: التفرد استمرّ حتى وقع في طبقة متأخرة، وهي طبقة محمد بن صدران السليمي هو صدوق، من العاشرة، من كبار الآخذين عن تبع الأتباع،(36) والتفرد في هذه الطبقة لا يقبل إلانادرا.

الثانية: صالح بن زياد الناجي، و محمد بن سليمان بن علي بن عبدالله الهاشمي أمير البصرة كلاهما مجهولان، والتفرد عن مثلهما لا يقبل عادة. فبهذه العلل إسناد الطبراني ضعيف جدا.

المحور الخامس: الحديث الذي ذكر فيه التفرد وهو معلول بالجرح في الراوي:

إن لحال الراوي من حيث العدالة والضبط أثراً كبيراً في قبول تفرّده أو ردّه، فليس تفرد الضعيف كتفرد الثقة، وليس تفرد الثقة كتفرّد إمام حافظ، فالمتفرِّد إذا كان معروفاً بأنه غير عدل أو غير ضابط، يكون الأصل عدم قبول روايته.(37) والعدالة: "هي ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"، وطريق معرفة العدالة هي: "تزكية المعدّلين الذين عرفوا أحوال هذا الراوي ديناً وصلاحاً وسلوكاً، أو باستفاضة عدالته، واشتهارها بين أهل العلم ونقلة الحديث".(38)

والضبط هو: "أن يُثبِت الراوي ما سمعه بحيث يتمكَّنُ من استحضاره متى شاء، وصِيانةُ كتابه لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يُؤًدّى منه".(39) وطريق معرفة الضبط هو اعتبار روايات الراوي بروايات الثقات المعروفين. قال ابن الصلاح رحمه الله:" يعرف كون الراوي ضابطاً، بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدنا رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه".(40) وذكر المقدسي أنواع الغرائب والأفراد، وقال:" وإن كانوا من أهل الجرح والضعف وسوء الحفظ، وكثرة الخطأ لم يحتج بتفرده، ولم يعتدّ به لا سيّما الأحاديث التى يتفرد بروايتها أهل الأهواء عن الكذبة المتروكين والضعفاء والمجروحين عن الثقات، أو عن أمثالهم من الضعفاء".(41)

ومن أمثلة تفرد الراوي الضعيف ما جاء في "المعجم الأوسط" عن أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحراني عن أبي جعفر عن عمرو بن واقد، عن الحكم بن المطلب، عن محمد بن أسامة بن زيد، عن أبيه أسامة بن زيد رضي الله عنه قال: كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُلَّةً سِيَرَاءَ، فَلَبَسْتُهَا، فَغَدَوْتُ عَلَى النَّبِيِّ عليه السلام، فَلَمَّا رَآهَا عَلَيَّ قَالَ: "إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لتلبسها، إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَكْسُوَهَا النِّسَاءَ. قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الحكم إلا عمرو".(42)

قلنا: انفرد به عمرو بن واقد هو متروك الحديث،(43) فتفرده غير مقبول، فلذا اسناد الطبراني ضعيف جدا.

المحور السادس: الحديث الذي ذكر فيه التفرد وهو معلول بالانقطاع أو الإرسال الخفي:

قد ينفرد الراوي برواية الحديث ويكون انفرده محل نظر، ويجمع مع هذا التفرد علة آخرى بحيث يكون في الإسناد انقطاع، لكن الانقطاع فيه لا يكون جلياً، ويسمى الإرسال الخفي، وهذا الانقطاع أو الإرسال يعتبر علة خفية يعلّ بها هذا الحديث، ويوجد من خلال كلام الأئمة أنهم يقولون: "هو مرسل، فلان لم يدرك فلانا".(44) كما في "الأوسط للطبراني" رواه من طريق هشيم بن بشير، عن منصور بن زاذان، عن الحسن، عن عمران بن الحصين، أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَخَذَهَا الْعَدُوُّ، وَقَدْ كَانُوا أَصَابُوا قَبْلَ ذَلِكَ نَاقَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَتْ مِنَ الْقَوْمِ غَفْلَةً، فَرَكِبَتْ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ، وَنَذَرَتْ أَنْ تَنْحَرَ نَاقَةَ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ: «بِئْسَ مَا جَزَيْتِهَا، لَا نَذْرَ لِابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن منصور إلا هشيم".(45)

قلنا: هشيم بن بشير، هو ثقة ثبت حافظ، من كبار أتباع التابعين، له سماع عن منصور كما

قال البخاري في التاريخ،(46) والتفرد في هذه الطبقة يقبل عن مثله، فتفرده مقبول هنا، ولكن الحدبث معلول بعلة الإرسال لأن الحسن البصري هو ثقة فقيه فاضل مشهور، و كان يرسل كثيرا و يدلس، وهو لم يسمع من عمران بن الحصين، كما قال يحيى القطان، وابن المديني، وابن معين، وأبو حاتم والبيهقي وغيرهم. (47)، وبقية رجاله ثقات إلا أنه منقطع.

المحور السابع: الحديث الذي ذكر فيه التفرد وهو معلول لإبهام الراوي أو جهالته:

كما جاء في "المعجم الأوسط" عن أبي جعفر النفيلي عن سعيد الأعور عن أبي يحيى القواس قال قال لي أنس بن مالك قال لي رسول الله قال : خللوا لحاكم".

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن أبي يحيى إلا سعيد بن يزيد تفرد به: النفيلي".(48)

قلنا: أبو جعفر النفيلي هو ثقة حافظ من كبار الآخذين عن تبع الأتباع،(49) ولكن فيه سعيد بن يزيد الأعور هو مجهول العين، والتفرد عن مثله لا يقبل عادة، فلذا إسناده ضعيف جدا.

فهناك محاور أخرى نجد لها أمثلة تطبيقية في "المعجم الأوسط" مثل "الحديث الذي ذكر فيه التفرد وهو معلول بندرة الإسناد"، و "الحديث الذي ذكر فيه التفرد وهو معلول لكونه مشتمل على نكارة المتن"، ونحذف أمثلتها طلبا للاختصار.

الخاتمة:

نذكر أهم النتائج التى توصلنا إليها من خلال هذا البحث، وهي كما يلى:

1. إن الإمام الطبراني رحمه الله هو إمام من أئمة النقاد، له يد طويلة في علم الحديث وعلله، وله كلام وتعليق على معظم الأحاديث التي أوردها في كتابه العظيم.
2. إن الكتاب "المعجم الأوسط" يعتبر من الصادر المهمة في علل الحديث، وخاصة في علة التفرد والاختلاف.
3. إن "المعجم الأوسط" من الكتب التي اعتنت بالغرائب والأفراد.
4. هدف البحث إلى بيان الأبعاد النقدية لمصطلح التفرد، وبيان أنواعه، وحكمه، وضابط قبول التفرد أو رده، وأسباب وقوع التفرد من الراوي.
5. وقد أشار البحث إلى القرائن التي تجعل التفرد غير محتمل وقادحا في صحة الحديث، لأن أغلب أحكام الطبراني على الأحاديث يبنى على التفرد.
6. وقد أظهرت الدراسة أن للتفرد أثراّ عظيماً في تنوّع المصطلحات التي اصطلح عليها العلماء، وذلك بحسب الموضع الذي وقع فيه التفرد ودرجة الراوي المتفرد.
7. وقد أظهر البحث أن أثر التفرد لم يقتصر على تنويع المصطلحات والمصنفات في علوم الحديث، بل امتد أثره إلى جوانب أخرى تشمل جميع عناصر الرواية.
8. إن علة التفرد مع القرائن تؤثر على الراوي جرحا وتعديلا، وعلى النص المَروي رداً وقبولاً.
9. إن التفرد ليس بعلة مجردة يعل به الحديث ولكنه مظنة لعلة الحديث.

وختاماً نقول إن العصمة لله ورسوله، ليس أحد يسلم من الزلات البشرية إلا من عصمه الله، فإذا كان فيه خطأ فهو منا وما كان صوابا فمن الله تعالى، والله أعلم.

حواشی:

1 ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين، علوم الحديث، الطبعة 1406هـ - 1986م، بيروت، دار الفكر المعاصر،(ص 187).

2 الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، شمس الدين، أبو عبد الله، سير أعلام النبلاء، الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م، مؤسسة الرسالة، (31/ 135).

3 أيضا (31/ 135).

4 ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، شمس الدين، أبو العباس، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الطبعة: 1994، بيروت، دار صادر، (2/ 407).

5 الذهبي، سير أعلام النبلاء (31/ 136).

6 الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، شمس الدين، أبو عبد الله، تاريخ الإسلام، الطبعة: الأولى، 2003 م، بيروت دار الغرب الإسلامي،(8/ 143).

7 الذهبي، سير أعلام النبلاء " (16/ 119).

8 ابن خلكان، وفيات الأعيان (2/ 407).

9 الذهبي، سير أعلام النبلاء (12/ 207).

10 الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله، شمس الدين، تذكرة الحفاظ، الطبعة الأولى، 1419هـ، بيروت، دار الكتب العلمية، (3/85).

11 الزركشي، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، بدر الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح، الطبعة الأولى، 1419هـ 1998م، الرياض، أضواء السلف، (2/708).

12 الجوهري، إسماعيل بن حماد، أبو نصر، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الطبعة الرابعة، 1407 هـ‍1987 م، بيروت، دار العلم للملايين،(2/518). والفيروزآبادى، محمد بن يعقوب، مجد الدين، أبو طاهر، القاموس المحيط، الطبعة الثامنة، 1426هـ - 2005 م، بيروت، مؤسسة الرسالة، (ص:305).

13 العراقي، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين، علوم الحديث، الطبعة، 1429 – 2008، دار ابن القيم، (ص:157).

14 الحاكم، محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، معرفة علوم الحديث، الطبعة، 1424 – 2003، دار ابن حزم. وعلوم الحديث، لابن الصلاح (ص:157)، (ص:153).

15 المري، سعيد محمد حمد، إعلال الحديث الغريب بالمشهور، الطبعة الأولي، 1431 هـــ، 2010 م، دار ابن حزم، (ص:53-67).

16 القزويني، خليل بن عبد الله، أبو يعلى، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الطبعة الأولى، 1409هـ، الرياض، مكتبة الرشد، (1/164-173).

17 ابن الصلاح، علوم الحديث (ص:157).

18 الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، زين الدين، شرح علل الترمذي، الطبعة الأولى، 1407هـ- 1987م، الأردن، مكتبة المنار،(1/78).

19 ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين، معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، الطبعة، 1406هـ - 1986م، بيروت، دار الفكر، (ص: 79).

20 المليباري، حمزة عبد الله، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، الطبعة الثانية، 1422هــــ/2001م، دار ابن حزم،(ص:73).

21 المري، إعلال الحديث (ص:127-132).

22 الطبراني، سليمان بن أحمد، أبو القاسم، المعجم الأوسط، دار الحرمين – القاهرة، (1433).

23 العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، أبو الفضل، تقريب التهذيب، الطبعة الأولى، 1406 – 1986، سوريا، دار الرشيد،(ص: 258).

24 أيضا (ص: 334)

25 الرازي، أحمد بن عبد الرحيم، أبو زرعة، ولي الدين، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، مكتبة الرشد، الرياض،(ص: 135).

26 المري، إعلال الحديث (ص:100)، وقال الحاكم: "هذا النوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثقات المشهورين من التابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم". وقد قال الخطيب البغدادي: "بابا في ذكر الرجال الذين يعتنى بجمع حيثهم، ثم مثّل بأكثر من ثلاثين رجلاً، منهم: سفيان الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، و حماد بن زيد، وابن عيينة، وإسماعيل بن أبي خالد، وأيوب السختياني، وسليمان الأعمش، وأبو إسحاق الشيباني، وسليمان التيمي، وابن شهاب الزهري، وطلحة بن مصّرف اليمامي، ومسعر بن كدام، وعبد الله بن عون البصري، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وعيد الله بن عمر العمري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعمرو بن دينار، ومحمد بن جحادة، ويونس بن عبيد البصري. انظر: الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، (2/297-298)، والحاكم، معرفة علوم الحديث، (ص:323).

27 ابن الصلاح، مقدمة (ص: 270).

28 الطبراني، المعجم الأوسط (1249).

29 ابن حجر، تقريب (ص: 237)

30 الشيباني، خليفة بن خياط، أبو عمرو، طبقات، الطبعة الأولى، 1414 هـ1993م، دار الفكر،(ص:12).

31 ابن الصلاح، علوم الحديث، (ص:406-410، و500)

32 الطبقات للحافظ ابن حجر العسقاني: "فالأولى: الصحابة، على اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره. والثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب، فإن كان مخضرماً صرحت بذلك. والثالثة: الطبقة الوسطى من التابعين، كالحسن وابن سيرين. والرابعة: طبقة تليها: جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة. والخامسة : الطبعة الصغرى منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السَّماع من الصحابة، كالأعمش. والسادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج. والسابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري. والثامنة: الطبقة الوسطى منهم، كابن عيينة وابن علية. والتاسعة: الطبقة الصغرى من أتباع التابعين: كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق. والعاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع، ممن لم يلق التباعين، كأحمد بن حنبل. والحادية عشرة: الطبقة الوسطى من ذلك، كالذهلي والبخاري. والطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي، وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة، الذين تأخرت وفاتهم قليلاً، كبعض شيوخ النسائي". ابن حجر، تقريب (1/ 1).

33 الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، أبو عبد الله، شمس الدين، الموقظة في علم مصطلح الحديث، (ص:77)، الطبعة الثانية، 1412 هـ، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

34 تَبَرَّم: أي ضجر وسئم. الحميرى، نشوان بن سعيد اليمني، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999 م شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (1/ 508) بيروت، دار الفكر المعاصر.

35 الطبراني، المعجم الأوسط (1279).

36 ابن حجر، تقريب (ص: 465)

37 المري، إعلال الحديث (69-71).

38 السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، أبو الخير، شمس الدين، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، (1/290)، الطبعة الأولى، 1424هـ / 2003م، مصر، مكتبة السنة. و ابن الصلاح، علوم الحديث (ص:223).

39 السخاوي، فتح المغيث (1/16).

40 ابن الصلاح، علوم الحديث (ص:217)

41 المقدسي، محمد بن طاهر، أبو الفضل، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ ، (1/54)، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م، بيروت، دار الكتب العلمية.

42 الطبراني، المعجم الأوسط (2/ 13) 1070.

43 ابن حجر، تقريب (ص: 428)

44 العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، شهاب الدين، النكت على كتاب ابن الصلاح، (2/623)، الطبعة الأولى، 1404 – 1984، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.

45 الطبراني، المعجم الأوسط (1137).

46 البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، (8/ 242)، وابن حجر، تقريب (ص: 574).

47 أبو زرعة، تحفة التحصيل، (ص: 71).

48 الطبراني، المعجم الأوسط (1062).

49 ابن حجر، تقريب (ص: 321)

1. \* المرحلة الدكتوراة، كلية أصول الدين، قسم الحديث وعلومه، الجامعية الإسلامية العالمية إسلام آباد، باكستان.

   \* أستاد المساعد، كلية أصول الدين، قسم الحديث وعلومه، الجامعية الإسلامية العالمية إسلام آباد، باكستان. [↑](#footnote-ref-1)